العمل الخيري
وأثره في الإصلاح المالي والاقتصادي

د/ كمال توفيق حطاب

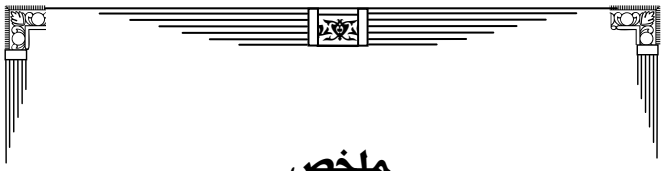

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلىٰ الكشف عن دور العمل الخيري في الإصلاح المالي والاقتصادي، وما يؤدي إليه هذا الإصلاح من زيادة الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو والتقدم في كافة المجالات، بما يعمل علىٰ تحقيق المقاصد الشرعية العليا.

وللوصول إلىٰ هذا الهدف؛ تبدأ الدراسة بتجلية مفهوم العمل الخيري ودوافعه ومكوناته، والعقبات والاختلالات التي تواجهه، ومن ثم توضح أبرز أدوات العمل الخيري، ودورها في الإصلاح المالي والاقتصادي، وذلك من خلال تحليل الآثار المالية والاقتصادية المترتبة علىٰ العمل الخيري بمؤسساته وأدواته المختلفة.

وتخلص الدراسة إلىٰ أن للعمل الخيري الإسلامي آثاراً إيجابية مختلفة علىٰ المجتمع بكافة قطاعاته الحكومية والخاصة، تعمل بشكل دائم علىٰ تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في المجتمع.

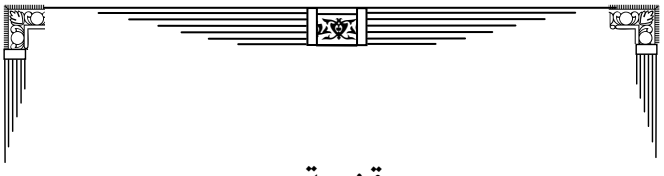

مقدمة

مع تزايد المشكلات والكوارث والمجاعات؛ تتسابق مؤسسات العمل الخيري في تقديم الغوث والمساعدات للمنكوبين والمشردين في مختلف دول العالم، وفي هذا الإطار تسعىٰ مؤسسات العمل الخيري الإسلامي إلىٰ تقديم المعونات ومواد الإغاثة في معظم المناطق التي تتعرض للكوارث، ويتعرض البشر فيها للمجاعات والاضطهاد. وقد توسعت مؤسسات العمل الخيري لتشمل كافة دول العالم، والعالم الإسلامي بشكل خاص، حيث يواجه المسلمون تحديات صعبة وضغوطات واتهامات عالمية؛ مما يستدعي إحياء معاني التكافل والتراحم والإغاثة، وأن يكون المسلمون كما أخبر النبي - ﷺ - «كالجسد الواحد؛ إذا اشتكىٰ منه عضو تداعىٰ له سائر الجسد بالسهر والحمىٰ»[1]..

أهداف البحث:

- بيان مفهوم العمل الخيري وأهميته، وأبرز مشكلاته.
- الكشف عن دور العمل الخيري في الإصلاح الاقتصادي.
- الكشف عن دور العمل الخيري في الإصلاح المالي.
- الكشف عن دور العمل الخيري في تحقيق المقاصد الشرعية.

---

(١). مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ٤/ ١٩٩٩، حديث رقم ٢٥٨٦، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

❁ فرضية البحث:

ينطلق البحث أساسا من حقيقة تاريخية تشير إلىٰ أن الوقف في التاريخ الإسلامي - كأحد أبرز أدوات العمل الخيري - كان يخفف عن الدولة ما يقارب ثلثي الميزانية، فكيف الأمر بانضمام كافة أدوات العمل الخيري إلىٰ جهود الإصلاح المالي والاقتصادي في المجتمع؟

تفترض هذه الدراسة أن العمل الخيري، بكافة أدواته، لا يزال قادرا علىٰ ممارسة الدور التاريخي الذي كان يقوم به، وبشكل خاص في مجال الإصلاح المالي والاقتصادي في المجتمع.

❁ مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما أهمية العمل الخيري؟ وهل وصلت مؤسسات العمل الخيري الإسلامي في مهنيتها واستقلاليتها إلىٰ تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها؟ ما هي أبرز أدوات وأجهزة مؤسسات العمل الخيري؟ ما هي الآثار المالية والاقتصادية التي تنجم عن مؤسسات العمل الخيري؟ وما مدىٰ إسهام هذه المؤسسات في التخفيف من حدة المشكلات المالية والاقتصادية؟ وهل الآثار المالية والاقتصادية، الناجمة عن العمل الخيري، هي آثار إيجابية دائما؟ ما علاقة العمل الخيري بالمقاصد الشرعية؟

هذه هي أبرز المحاور التي يدور حولها هذا البحث.

❁ مخطط البحث:

المبحث الأول: العمل الخيري: مفهومه ومشكلاته.

المبحث الثاني: دور العمل الخيري في الإصلاح المالي.

المبحث الثالث: دور العمل الخيري في الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الرابع: دور العمل الخيري في تحقيق المقاصد الشرعية.

المبحث الأول

العمل الخيري: مفهومه ومشكلاته

انحصر مفهوم العمل الخيري حديثا في الأعمال غير الربحية، أو كل ما يقدمه الإنسان من مال أو جهد لمساعدة غيره دون أن يكون هناك مقابل مادي، ولا يقترن بمخالفات شرعية؛ أو الأعمال الإغاثية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، لأهداف إنسانية بحتة، وبطرق شرعية.

وتستخدم مصطلحات عديدة للتعبير عن العمل الخيري، مثل: القطاع الثالث، أو العمل الإغاثي، أو العمل التطوعي، وغيرها.

ويُستَمَدُّ مفهومُ العمل الخيري الإسلامي من الكتاب والسنة، ويرتكز علىٰ الأصول والأسس الشرعية المستمدة منهما؛ لذلك فهو مفهوم شرعي متكامل، ينسجم مع خصائص النفس البشرية وحاجة المجتمعات الإنسانية، ولكن هذا المفهوم الشامل للعمل الخيري الإسلامي يحتاج إلىٰ آليات تطبيق سليمة، والتزام إسلامي من قبل الفعاليات والمؤسسات الإسلامية، فهل يتحقق ذلك في أرض الواقع؟

ومن جهة أخرىٰ، فإن العمل الخيري الإسلامي، في الوقت الحاضر، يواجه مشكلات وتحديات كبيرة، داخلية وخارجية، فهل يمكن التغلب علىٰ هذه التحديات؟ أو التخفيف من حدتها؟ وكيف يمكن معالجة المشكلات التي يتعرض لها العمل الخيري؟ هذا ما سوف يتم الإجابة عنه في هذا المبحث، وسوف يكون ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

العمل الخيري في الكتاب والسنة

إن تتبع النصوص القرآنية في مجال العمل الخيري، والمصطلحات المرادفة له أو المنبثقة عنه، مثل: الإغاثة أو التطوع أو النجدة أو القرض أو الإنفاق، يوضح لنا أن الحث علىٰ العمل الخيري في النصوص القرآنية لا تكاد تخلو منه سورة من سور القرآن الكريم، **ومن أمثلة هذه الآيات ما يأتي:**

- قوله – تعالىٰ –: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. [البقرة: ١٤٨].

- وقوله – تعالىٰ –: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

أما آيات الحث علىٰ الإنفاق التطوعي، فلا تكاد تحصىٰ لكثرتها، وهذا يوضح أن الإنفاق في وجوه الخير، وزيادة العمارة والتشغيل، من المقاصد الشرعية الهامة؛ فالإسلام يحرم الاكتناز، ويحث علىٰ إنفاق المال وتداوله بشكل مستمر، بما يؤدي إلىٰ زيادة سرعة عجلة الاقتصاد؛ فيحدث الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ومن أمثلة آيات الإنفاق في القرآن الكريم آيات سورة البقرة، من قوله – تعالىٰ –: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ

سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، إلىٰ قوله – تعالىٰ –: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

ومن جهة أخرىٰ، فإن الأحاديث النبوية التي تحث علىٰ العمل الخيري كثيرة جداً، فقد كان النبي – ﷺ – القدوة والمثل الأعلىٰ في التطبيق، كما كان – ﷺ – النموذج التطبيقي الأول لكل ما أمر الله به ونهىٰ عنه، وكذلك كان صحابته – ﷺ – يتسابقون في تطبيق كل ما جاء به الرسول – ﷺ –، و في مجال التضحية والفداء والعطاء وجدناهم يقدمون أغلىٰ ما يملكون، ويتسابقون في التضحية بأموالهم وأنفسهم وأرواحهم.

وفي الميدان الإغاثي والخيري بشكل خاص سطر الرسول – ﷺ – وأصحابه أروع الأمثلة علىٰ مدار التاريخ البشري، فكان النبي – ﷺ – يعطي عطاء من لا يخشىٰ الفقر، كما أنه كان يجوع يومـًا ويشبع يومـًا، ومن أمثلة أقواله – ﷺ – في الحث علىٰ العمل الخيري ما يأتي:

– قوله – ﷺ –:«ثم إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية؛ فهم مني وأنا منهم»[(١)].

– كما ورد عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – ﷺ – قال: «... وتعين الرجل في دابته، فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه، صدقة »[(٢)].

(١). أخرجه مسلم في صحيحه، صحيح مسلم، باب: من فضائل الأشعريين، ٤/ ١٩٤٤.

(٢). أخرجه مسلم في صحيحه، ٢/ ٦٩٩.

- وأيضا جاء في الصحيحين عن أبي موسىٰ – رضي الله عنه –: « علىٰ كل مسلم صدقة». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فليعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يستطع، أو لم يفعل؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف». قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فليمسك عن الشر؛ فإنه صدقة»[1].

(١). البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٧، ٥/ ٢٢٤١، تحقيق: مصطفىٰ البغا.

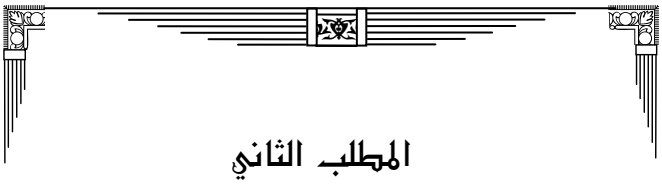

المطلب الثاني

مشكلات العمل الخيري الإسلامي

تحيط بالعمل الخيري الإسلامي مجموعة من التحديات والمشكلات والعقبات، التي تتفاوت فيما بينها من حيث حجمها وآثارها، وكذلك وفقا للاعتبارات المختلفة التي يمكن من خلالها تقييم هذه المشكلات. وبشكل عام، يمكن تقسيم هذه المشكلات جغرافيا إلىٰ مشكلات داخلية ومشكلات خارجية، نعرضها باختصار في الفرعين التاليين:

۞ الفرع الأول: المشكلات الخارجية:

لعل من أبرز وأعقد المشكلات المعاصرة، التي تواجه المسلمين والعمل الخيري الإسلامي بشكل خاص، وصفُ الإسلام والمسلمين بالإرهاب، هذه الفرية خطط لها أعداء الإسلام والمسلمين، بمكر ودهاء، وأعدوا لها العُدَّة، وجندوا لها جنوداً من شياطين الإنس؛ لكي يشوهوا كل عمل إسلامي، ويلوثوا كل مشروع إسلامي، ويجففوا منابع كل خير إسلامي. وقد أدت حملات التشويه المقصودة لكل عمل إسلامي إلىٰ تراجع منابع العمل الخيري والإغاثي الإسلامي في كثير من المناطق..

ومن جهة أخرىٰ، فإن العمل الخيري الإسلامي ليس مدعوما بمؤسسات إعلامية قوية قادرة علىٰ المنافسة؛ مما يؤدي إلىٰ تشويه طبيعة العمل الخيري الإسلامي، وعدم إظهاره بشكله الحقيقي، في الوقت الذي تظهر فيه قوة وفعالية

الأعمال الخيرية غير الإسلامية؛ بسبب المؤسسات الإعلامية الغربية.

كذلك، فإن من المشكلات الكبرىٰ غياب التنسيق الكامل بين مؤسسات العمل الإغاثي علىٰ مستوىٰ الأمة الإسلامية من جهة، وعلىٰ مستوىٰ العالم من جهة أخرىٰ؛ مما يؤدي إلىٰ الفوضىٰ والتشتت والتضارب، وعدم الوصول إلىٰ تحقيق الأهداف المنشودة.

ومن أجل تصحيح هذا الواقع المؤلم؛ لا بد من الأخذ بالنقاط الآتية:

- إيجاد قنوات فضائية إسلامية خاصة بالعمل الخيري، وتسليط الأضواء علىٰ هذا الجانب من خلال أقسام الإعلام في الجامعات والكليات المختلفة.

- تسليط الضوء علىٰ رسالة الإسلام السمحة، المتضمنة الأخوَّة الإنسانية، والتسامح والتعاون بين الشعوب.

- إيجاد مجلس عام أو هيئة عامة؛ من أجل التنسيق والتشاور، وتوحيد الأهداف والسياسات الخاصة بمؤسسات العمل الخيري الإسلامي.

- تصحيح أوضاع العلماء، وتصحيح المناهج؛ وبالتالي محاولة إزالة الشبهات التي التصقت بالعمل الخيري والإغاثي الإسلامي.

۞ الفرع الثاني: المشكلات الداخلية:

لعل من المعوقات الكبرىٰ، التي يتعرض لها العمل الخيري الإسلامي بشكل خاص، التضييق عليه من قبل بعض الحكومات العربية والإسلامية، وعدم السماح له بالانطلاق والانتشار، والقيام بالدور المَنُوْطِ به، وعدم وضع التشريعات الكافية لتنظيمه ومراقبته، وإخراجه من إطار الموسمية، المقترنة بالكوارث أو المناسبات الدينية، إلىٰ إطار البرامج المنظمة والمنظومة المتكاملة، ذات التشريعات والآليات الثابتة، التي تعمل علىٰ مدار العام، في حقول الإغاثة والمساندة والتنمية في كافة المجالات، وخاصة المجالات الأكثر تضرراً أو الأشد

فقراً.

وكذلك، فإن مؤسسات العمل الخيري لا زالت تعاني من انخفاض المستوىٰ الفني والتقني، من حيث الوصول إلىٰ الجهات المستفيدة[1]، أو من حيث استخدام وإدارة واستثمار الأموال التي تحت تصرفها، إضافة إلىٰ نظرة المجتمعات الإسلامية السلبية إلىٰ العمل الخيري، باعتباره مجرد جمع تبرعات، مع أنه أصبح - في الوقت الحاضر - يمثل عملا منظما، وعلما قائما بذاته، يدرس في أرقىٰ الجامعات العالمية.

وفي سبيل تصحيح هذه المشكلات؛ لا بد من الأخذ بالنقاط الآتية:

- إيجاد تشريعات قانونية تنظم العمل الخيري، وتراقبه وتضبطه، وتحميه من تَغَوُّلِ الحكومات داخلياً وخارجياً، بحيث يمكن الوصول إلىٰ إعطاء مؤسسات العمل الخيري حصانة تفوق حصانة الدبلوماسيين.

- استخدام أرقىٰ الوسائل الفنية في التعامل مع المتبرعين والمستفيدين؛ تجنبا للازدواجية وتضييع حقوق الناس.

- تعزيز قيم العمل الخيري، من خلال المناهج الدراسية، علىٰ مستوىٰ المدارس والجامعات.

- زيادة كفاءة العاملين في المؤسسات الخيرية، من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية.

---

(١). كشفت أزمة البورصات في الأردن عام ٢٠٠٩ عن وجود عدد كبير من المواطنين الذين يتقاضون معونات ورواتب من صناديق المعونة الوطنية، في الوقت الذي يتعاملون فيه مع البورصات بعشرات آلاف الدنانير؛ وهذا يشير إلىٰ ضعف الكفاءة الإدارية والفنية، وكذلك وجود المحسوبية والواسطة في الحصول علىٰ هذه المعونات.

المبحث الثاني

دور العمل الخيري في الإصلاح المالي

تعاني معظم الدول العربية والإسلامية من عجوزات هيكلية في موازين مدفوعاتها، كما تعاني من مديونيات متفاقمة؛ مما يدفعها إلىٰ المزيد من الاقتراض وتراكم المديونيات.. فوفقا للتقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي الدين الخارجي لعشرين دولة عربية قريبا من ٩٢٣٫٤ مليار دولار عام ٢٠١٦م[(١)].

وفي نفس الوقت، يشير بعض العاملين[(٢)] في العمل الخيري الإسلامي، إلىٰ أن حجم العمل الخيري الإسلامي يتراوح بين ٢٥٠ مليارا إلىٰ تريليون دولار.. ومعنىٰ ذلك أن العمل الخيري وحده يمكن أن يعمل علىٰ التخفيف من مديونيات الدول العربية والإسلامية، وذلك فيما لو أحسن استغلاله وتوجيهه في المواضع الأكثر أولوية.

وتحرص جميع الدول والحكومات علىٰ تحقيق الإصلاح المالي؛ من أجل

(١). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، ٢٠١٧.

(٢). عبد العزيز الغرير، عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، صحيفة البيان، ١٢ أكتوبر ٢٠١٦.

المحافظة علىٰ الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تقوم باستخدام الأدوات والسياسات المالية والنقدية [1]..

ونظرا لما للعمل الخيري من أهمية بالغة في التأثير علىٰ المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وخاصة علىٰ عمل السياسات المالية والنقدية؛ فسوف نستعرض دور العمل الخيري في تفعيل أدوات السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

وبناء علىٰ ما تقدم، سوف يشتمل هذا المبحث علىٰ مطلبين:

المطلب الأول: أثر العمل الخيري علىٰ أداء السياسة المالية.

المطلب الثاني: أثر العمل الخيري علىٰ أداء السياسة النقدية.

(١). عفر، محمد عبد المنعم: السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٠٣.

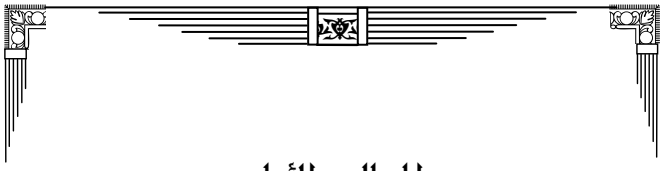

المطلب الأول

أثر العمل الخيري على أداء السياسة المالية

تُعرف"السياسة المالية" بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتنظيم النفقات والإيرادات، من خلال الموازنة العامة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة، و التي من أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

ومما لا شك فيه أن من أهم أدوات السياسة المالية الإنفاق العام والضرائب؛ حيث تلجأ الحكومات إلىٰ زيادة الإنفاق العام في حالات الانكماش والبطالة، وخفضه في حالات التضخم، كذلك تلجأ إلىٰ تخفيض الضرائب في حالات الانكماش، وزيادتها في حالة التضخم.

وعندما تكون مصادر العمل الخيري غزيرة في المجتمع؛ فإن الحكومة يمكنها أن تتخفف كثيرا من النفقات. أما نضوب منابع العمل الخيري؛ فإنه يزيد من العبء الملقىٰ علىٰ كاهل الحكومة، ويزيد من عجز الموازنة.

ويحدث العكس في حالة التضخم إذا ما استمرت مؤسسات العمل الخيري في زيادة إنفاقها، وبالتالي فإنه ينبغي أن يقتصر عمل هذه المؤسسات في حالات التضخم علىٰ التبرعات العينية؛ تجنبا للمزيد من التضخم.

---

(١). نفس المرجع السابق، ص٣١٦.

ولو نظرنا إلىٰ أشكال العمل الخيري المختلفة، فإنها تعمل علىٰ انتقال الأموال من الأغنياء إلىٰ الفقراء؛ مما يسهم في زيادة التشغيل والحد من البطالة، كما يسهم في الحد من التضخم، من خلال انتقال الأموال الفائضة والمكتنزة، وذات المنفعة الحدية الأدنىٰ، إلىٰ الفقراء؛ لتصبح ذات منفعة حدية أعلىٰ، من خلال توجيهها إلىٰ الإنفاق وإشباع الحاجات الأساسية.

المطلب الثاني

أثر العمل الخيري على أداء السياسة النقدية

تُعرف"السياسة النقدية" بأنها الإجراءات التي تمارسها الحكومة، من خلال السلطات النقدية، الممثلة بالبنك المركزي، في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد(١). وتنقسم هذه السياسات إلىٰ سياسات كمية وسياسات نوعية؛ فالسياسات الكمية تعمل علىٰ زيادة كميات النقد والتسهيلات الائتمانية في أوقات الانكماش، وخفضها في أوقات التضخم، وكذلك تقوم السياسات النوعية بدعم تحقيق هذه الأهداف.

وكذلك يقوم العمل الخيري بدعم تحقيق هذه الأهداف؛ حيث يزداد عطاء الأفراد وإنفاقهم الخيري في أوقات الشدة والعسر، ويقل في أوقات الرخاء والتضخم.

ومع ذلك، فإنه لا بد من التنسيق بين المؤسسات الحكومية والخيرية؛ من أجل ضبط نمو عرض النقد بما ينسجم مع النمو الحاصل في الإنتاج، وكذلك بما يتناسب مع النمو السكاني، وهذا يتطلب أن تكون مؤسسات العمل الخيري لديها الدراية الكافية بالمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، تجنبًا لحدوث آثار

(١). نفس المرجع السابق، ص ٣٨١.

اقتصادية معاكسة للتوجهات التي تسعىٰ السياسة النقدية للدولة لتحقيقها.

كما يستلزم ذلك أن يكون البنك المركزي أو السلطات النقدية محيطة بمؤسسات العمل الخيري، وطبيعة أعمالها العينية أو النقدية؛ وذلك من أجل توجيه هذه الأعمال بما يتفق مع السياسة النقدية العامة للدولة.

وقد ذهب معظم الفقهاء[1] إلىٰ أن وظيفة إصدار النقود وإدارتها، والتأثير في حجم المتداول منها، من اختصاص الدولة، وبناء علىٰ ذلك يمكن للمصرف المركزي – بوصفه ممثلا للدولة – تقييد أو تشجيع الأعمال الخيرية، بالقدر الذي يضمن نفاذ سياسته النقدية بما فيه مصلحة الرعية، وبما يحقق الاستقرار، ويَحُوْلُ دون حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية.

(١). النووي، المجموع، المكتبة العالمية، القاهرة، د ت، ٦/ ١١٠.

المبحث الثالث

دور العمل الخيري في الاصلاح الاقتصادي

اشتهرت في العصر الحديث برامج الإصلاح الاقتصادي، التي ينفذها صندوق النقد الدولي في عدد كبير من دول العالم، وخاصة الدول الإسلامية، حيث تخضع ٣٣ دولة إسلامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتعتمد هذه البرامج - بشكل رئيس - علىٰ تقليص العجز في الميزانية، وتصحيح تشوهات الأسعار، خاصة أسعار الصرف والفائدة، وإلغاء الدعم علىٰ السلع الأساسية، وخصخصة المشروعات العامة،.. إلخ[1]. ونظرا لخطورة هذه الإجراءات وقسوتها علىٰ الشعوب؛ فإن العمل الخيري يمكنه أن يسهم - بشكل كبير - في تخفيف آثار هذه السياسات التقشُّفيّة، خاصة عندما تجد الحكومات نفسها مضطرة لتنفيذ هذه البرامج.

إن أدوات العمل الخيري الإسلامي يمكنها أن تخفف من حدَّة إجراءات التصحيح الاقتصادي، وذلك علىٰ النحو الآتي:

أولا: دور العمل الخيري في إعادة توزيع الدخل.

ثانيا: دور العمل الخيري في زيادة الإنفاق والتشغيل.

---

(١). محمد عمر شابرا: الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ١٩٩٦، ص ٤١٥-٤١٦.

ثالثا: دور العمل الخيري في زيادة الاستهلاك.

رابعا: دور العمل الخيري في زيادة الاستثمار.

خامسا: دور العمل الخيري في تحقيق الاستقرار الأمني.

سادسا: دور العمل الخيري في مكافحة التمويل الرِّبَوِي.

أولا: دور العمل الخيري في إعادة توزيع الدخل:

لعل من أبرز آثار الأعمال الخيرية الإسلامية إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء والفئات الضعيفة؛ وهذا يؤدي إلىٰ التقليل من حِدَّةِ التفاوت، وزيادة الاستخدام الأمثل للموارد؛ وبالتالي زيادة الاستقرار الاقتصادي؛ فانتقال الأموال من الأغنياء ذوي المنفعة الحدّية المتدنية للنقود، إلىٰ الفقراء ذوي المنفعة الحدّية المرتفعة للنقود، يعني زيادة الاستفادة من النقود بما ينفع الناس، كما يعني تمكين الفقراء من إشباع المزيد من حاجاتهم الأساسية التي لم تشبع سابقا، ونظرا لأن الفقراء في أي مجتمع يتمتعون بميل حدّي استهلاكي مرتفع مقارنة بالأغنياء؛ مما يزيد من إنفاقهم الاستهلاكي، ومن ثم يزيد الإنفاق الاستثماري.. وهذا يعني أن زيادة الطلب علىٰ السلع الاستهلاكية سوف يدفع المستثمرين إلىٰ زيادة إنتاج هذه السلع؛ مما يتطلب المزيد من المواد الأولية، والمزيد من السلع الاستثمارية الإنتاجية.. وبفعل المضاعف فإن تحفيز الطلب الاستهلاكي سوف يحفز الطلب الاستثماري.

إن من أكبر مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي التفاوت الحاد في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ومما لا شك فيه أن العمل الخيري يعمل علىٰ تقليل حِدَّة التفاوت بين الناس؛ وبالتالي زيادة العدالة في توزيع الدخل.

❁ ثانيا: دور العمل الخيري في زيادة الإنفاق والتشغيل:

جاء التركيز والحث علىٰ الإنفاق في القرآن الكريم في آيات وسور عديدة، وفي سورة البقرة بالتحديد جاء الحديث عن الإنفاق في أكثر من عشر آيات متواصلة، كلها تدعو إلىٰ دوام الإنفاق وتنظيمه، وضبطه بآداب وأخلاقيات عالية، تؤدي إلىٰ تحصيل ثمرة الإنفاق في الدنيا والآخرة، ابتداء من قوله - تعالىٰ -: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦١] إلىٰ قوله - تعالىٰ -: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة:٢٧٤].

وقد ضرب القرآن الكريم أروع الأمثلة التصويرية البيانية في غرس سلوكات الإنفاق الآمنة، واجتثاث سلوكات وعادات الإنفاق الخبيثة، ومن ذلك النهي عن اتباع الإنفاق بالمن والأذىٰ، حيث كان الكرم الجاهلي في معظمه رياء وتفاخراً.

❁ ثالثا: دور العمل الخيري في زيادة الاستهلاك:

سبقت الإشارة إلىٰ أن العمل الخيري يؤدي إلىٰ زيادة استهلاك الأفراد، خاصة الفقراء؛ نظرا لأن الفقراء تنقصهم الكثير من الحاجات الأساسية، فعندما يزداد العمل الخيري الموجه إليهم فإنه يمكنهم من إشباع حاجات استهلاكية جديدة لم تكن مشبعة من قبل، وهذه الزيادة في الطلب الاستهلاكي سرعان ما تتحول إلىٰ زيادة في الطلب الاستثماري؛ نظرا لأن أصحاب المشروعات سوف يوسعون من مشروعاتهم تلبية للطلب الاستهلاكي المتزايد.

ونظرا لوجود حوافز أخروية كبيرة في النظام الإسلامي؛ فإن المجتمع الإسلامي يمكن أن يقوم ببعضه البعض، فيكفل نفسه بنفسه، وهذا يخفف عن الحكومات عبئًا كبيراً في مجال كفالة الفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع؛ وبالتالي يمكن للحكومات توجيه الفائض لديها إلىٰ المشروعات الكبرىٰ التي تخدم المجتمع بشكل أكبر.

۞ رابعا: دور العمل الخيري في زيادة الاستثمار:

تتنوع الأعمال الخيرية إلىٰ أشكال عديدة، بحيث تشمل: نفقاتٍ نقديةً، ونفقاتٍ عينيةً، وتدريبـًا وتعليمـًا، ونفقاتٍ صحيةً، وتشغيلاً، وكفالةَ يتيمٍ... إلخ.

ومما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من الأعمال الخيرية يوجه إلىٰ الاستثمار والتشغيل بشكل مباشر؛ حيث تؤمن الأعمال الخيرية نسبة كبيرة من فرص العمل، كما تعمل علىٰ تدريب وتعليم فئات كبيرة من المجتمع، وهذا يندرج تحت الاستثمار البشري، كما تقوم المؤسسات الخيرية بتمكين أصحاب الحرف من الاستمرار في حرفهم في حالات التعثر، وهذا – أيضا – فيه دعم للاستثمار.

إن الاستثمار في اللغة الاقتصادية ينحصر في زيادة الأصول الإنتاجية أو التراكم الرأسمالي[1]، وهذا ما يركز عليه العمل الخيري عندما يقوم بالتدريب والتعليم والتشغيل، وعندما يحرص علىٰ تزويد أصحاب الحرف اليدوية بالآلات والأدوات اللازمة لاستمراريتهم.

---

(١). خريوش، حسني علي، وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، ١٩٩٩.

۞ خامسا: دور العمل الخيري في تحقيق الاستقرار الأمني [1]:

يربط بعض علماء الاقتصاد بين الجريمة والدورات الاقتصادية، ففي فترات الكساد يزداد الفقر؛ وبالتالي تكثر جرائم الاغتصاب والقتل والتشرد، وقد أوضحت الدراسات الإحصائية أن ٢٥٪ من أطفال المناطق الفقيرة يجنحون إلىٰ الجريمة، بينما لا تتجاوز النسبة في الدول المتقدمة ١٪[2].

ويعتبر ذلك أمرا طبيعيا؛ فكما يقال"صوت المعدة أقوىٰ من صوت الضمير"، فالإنسان الجائع قد يفعل أي شيء لإسكات جوعه، وقد روي عن أبي ذر – رضي الله عنه – أنه قال: "عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج علىٰ الناس شاهرا سيفه".

يقول د/ يوسف عبدالله، في تعليقه علىٰ قول أبي ذر: "وما دام في المجتمع أكواخ وقصور، وسفوح وقمم، وتخمة وفقر دم، فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب نارا تأكل الأخضر واليابس، وستتسع الشُّقّة بين الواجدين والمحرومين، ومن هنا تتخذ المبادئُ الهدامةُ أوكارَها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع"[3].

ومن جهة أخرىٰ، فإن الفقر يضعف انتماء الفرد لبلده ووطنه، فلا يجد في نفسه حماسة الدفاع عن الوطن؛ فوطنه لم يطعمه من جوع، ولم يؤمنه من خوف.

---

(١). حطاب، كمال: الاقتصاد الإسلامي وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، مجلد ١٦، عدد ٣٢، ص٣٣.

(٢). عبد العظيم، حمدي: فقر الشعوب، مطبعة العمرانية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٠٨.

(٣). عبدالله، يوسف: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٦.

كذلك يؤدي الفقر إلىٰ انتشار كافة أشكال الجرائم: السرقة، البغاء، المخدرات،.. إلخ.

كما أن تعاطي المخدرات في الدول الفقيرة أكثر منه في الدول المتقدمة، وقد أوضحت إحدىٰ الدراسات أن أكثر الفئات تعاطيا للمخدرات هم الفقراء ومتوسطو الدخل؛ وتعلل الدراسة ذلك بأنه رغبة في الهروب من مشاكل وهموم الفقر.

إن في زيادة الإنفاق علىٰ الفقراء تطييباً لخواطرهم، وشفاء لصدورهم، ومداوة لجراحاتهم، ومعالجة لبذور الحقد والحسد والبغضاء التي يمكن أن تظهر لديهم، وكذلك فإن تركيز الأعمال الخيرية علىٰ الفقراء والمحتاجين والفئات الضعيفة في المجتمع يقضي علىٰ الميول الإجرامية والعدوانية، التي يمكن أن تنشأ في المجتمع؛ وبالتالي يزداد الاستقرار الأمني، بما يؤدي إلىٰ زيادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

۞ سادسا: دور العمل الخيري في مكافحة التمويل الرِّبَوِي:

إن التمويل الرِّبَوِي القائم علىٰ سعر الفائدة هو السبب الأول في الفوضىٰ وعدم الاستقرار، وهذا بشهادة العديد من الاقتصاديين، يقول"ملتون فريدمان" في تفسيره للسلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي: "إن الإجابة التي تخطر علىٰ البال هي السلوك الطائش الموازي في معدلات الفائدة"[1].

(١). شابرا ، محمد عمر: نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ١٩٩٠، ط٢، ص ١٦٠.

ويعد الربا من أخطر الأمراض والأوبئة الاجتماعية التي تفتك بالمجتمعات، وتحيلها إلىٰ قطعان بشرية يأكل القوي الضعيف، ويحقد الضعيف علىٰ القوي، فهو يؤدي إلىٰ تكون فئتين في المجتمع: فئة المسحوقين والمحرومين، وفئة المترفين ومصاصي الدماء؛ وينجم عن ذلك كل أشكال الأمراض الاجتماعية، من حسد وكراهية وبغضاء، وما تؤدي إليه من ضعف وتفكك وانقسام، إضافة إلىٰ الأزمات والمشكلات الاقتصادية المستعصية.

وبناء علىٰ ذلك، فعندما حرم الإسلام الربا، فإنه كان يريد صيانة المجتمع وتقويته، وحمايته من كافة الأمراض الاجتماعية، بما يجعله مجتمعًا قويًا متماسكًا كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضًا، مجتمعًا آمنًا مستقراً.

وما حرم الله شيئا إلا وقد أوجد له البديل أو البدائل، فهناك القرض الحسن لمن أراد أن يستثمر عند الله، فيقرض الله قرضا حسنا.. أما من يريد الاستثمار والمعاوضة، فهناك صيغ المشاركة الإسلامية، التي برعت فيها المصرفية الإسلامية في الوقت الحاضر، وتمكنت من النجاح والتفوق، وهذا ما شهد به عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين الغربيين.

إن اقتصاديات المنح والتبرعات، واقتصاديات المشاركة، هي اقتصاديات خيرية، تزيد من الخير في المجتمع، وتعمل علىٰ معالجة الاختلالات والأزمات المالية والاقتصادية؛ فالقرض الحسن، وإنظار المعسرين، ومعونة الغارمين، والوقفيات المختلفة في كافة قطاعات المجتمع، تَحُوْلُ دون اضطرار الأفراد للجوء إلىٰ المرابين والمؤسسات الرِّبوية التي تفتقد إلىٰ أدنىٰ معاني الرحمة والإنسانية.

المبحث الرابع

دور العمل الخيري في تحقيق المقاصد الشرعية:

أجمع علماء الشريعة علىٰ أن الهدف الأعلىٰ للشريعة هو تحقيق مصالح البشر، وحصروا هذه المصالح في: الضروريات والحاجيات والتحسينات، وحصروا الضروريات في خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ونَصُّوا - أيضا - علىٰ حفظ هذه الكليات الخمس علىٰ مستوىٰ الحاجيات والتحسينات..

جاء في المُوافَقَات: "حصر المقاصد في هذه الخمسة ثابت بالنظر للواقع وعادات الملل والشرائع بالاستقراء"(١). ويقول العز بن عبد السلام: "إن الشريعة كلها مصالح: إما درء مفاسد، وإما جلب مصالح"(٢).

إن المتأمل في هذه النصوص يجد أن الشريعة تسعىٰ لتحقيق المصالح كافة للأفراد، أدناها وأعلاها، وذلك بتأمين ضروراتهم وحاجياتهم وكمالياتهم، وبما أن أدوات وأجهزة العمل الخيري الإسلامي هي أدوات مستمدة من الشريعة الإسلامية، كالزكاة والوقف والهبة والوصية والقرض الحسن والعارِيَّةِ.. إلخ؛ فإن هذه الأدوات تحقق المقاصد الشرعية، المتمثلة في تحقيق التكافل والتراحم،

(١). الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ: الموافقات، دار ابن عفان، الخُبر، ١٩٩٧، ٢/ ٢٠.

(٢). العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة المكتبات الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٤، ١/ ١١.

ووحدة وقوة الصف، بشكل مباشر؛ بما يؤدي إلىٰ تحقيق القوة والمَنَعَة والعزة والاستقلالية والاعتماد علىٰ النفس.. إلخ، علىٰ مستوىٰ الأفراد والشعوب..

يقول الشيخ محمد الغزالي: "إنه لم يوجد في الدنيا – ولن يوجد – نظام يستغني البشر فيه عن التعاون والمواساة، بل لا بد لاستتباب السكينة وضمان السعادة من أن يعطف القوي علىٰ الضعيف، وأن يرفق المُكثر بالمُقِل.. ولن تنجح أمة في هذا المضمار إلا إذا وثقت الصلات بين أبنائها، فلم تبقِ محروماً يقاسي ويلات الفقر، ولم تبقِ غنياً يحتكر مباهج الغنىٰ. وفي الإسلام شرائع محكمة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، من بينها تنشئة النفوس علىٰ فعل الخير وإسداء العون وصنائع المعروف، ونتائج هذه التنشئة السمحة لا يسعد بها الضعاف وحدهم، بل يمتد أمانها واطمئنانها إلىٰ الباذلين أنفسهم، فتقيهم زلازل الأحقاد وعواقب الأَثَرَةِ العمياء"[1].

فالعمل الخيري هو الأداة التي يتحقق من خلالها التراحم والتكافل والتعاون، وعدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال الأدوات والواجبات الشرعية، التي تعمل علىٰ إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء والضعفاء.

ومن أجل تجلية هذه الحقيقة، وتوضيحها بما لا يدع مجالاً للشك؛ نعرض لمؤسستين فقط من مؤسسات العمل الخيري الإسلامي، ونوضح دورهما التاريخي في إرساء أواصر الأُخُوَّةِ والرحمة والتكافل في المجتمع، وذلك في المطلبين الآتيين:

---

(١) الغزالي، محمد: خُلُق المسلم، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦، ط٦، ص ١١٦.

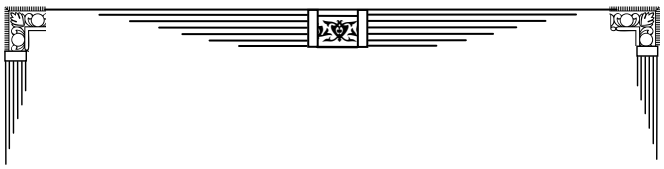

المطلب الأول

مؤسسة الزكاة ودورها في تحقيق المقاصد الشرعية

تعد الزكاة الأداة الأولىٰ في مجال العمل الخيري الإلزامي، فبالرغم من كونها فريضة واجبة قانونـًا علىٰ كل مسلم قادر مالك للنصاب، فإنها تأتي علىٰ رأس الأعمال الخيرية من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الوسيلة الأولىٰ للتخفيف من حدة الفقر، كما أنها من أهم الوسائل التي تعمل علىٰ تحقيق التكافل الاجتماعي بين المسلمين، فالزكاة هي حق الفقير في مال الغني، ومن خلالها يحدث التراحم والتعاطف في المجتمع، بدلا من التحاسد والتباغض.

والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي واجبة بكتاب الله – تعالىٰ – وسنة رسوله – ﷺ – وإجماع أمته؛ أما الكتاب، فقوله – تعالىٰ –: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ﴾ [البقرة: ٤٣]. وأما السنة، فقد بعث رسول الله – ﷺ – معاذ بن جبل إلىٰ اليمن، وقال له: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد علىٰ فقرائهم»[(١)]. وأجمع المسلمون في جميع العصور علىٰ وجوبها، واتفق الصحابة – رضوان الله عليهم – علىٰ قتال مانعيها[(٢)].

والزكاة مورد مالي ضخم؛ حيث تبلغ ١٠٪ علىٰ الحاصلات الزراعية التي سقيت بماء المطر، و ٥٪ علىٰ الحاصلات الزراعية التي سقاها صاحبها بكلفة

(١). أخرجه البخاري، انظر: فتح الباري، د ت، ٣/ ٢٦١.

(٢). ابن قُدامة، المغني، ١٩٧٢، ٢/ ٤٣٤.

مالية، و٢.٥٪ علىٰ النقود وأموال التجارة، ونحو ذلك علىٰ الثروة الحيوانية التي تقتنىٰ للدر والنسل.

وقد تكفل القرآن الكريم ببيان الأصناف المحتاجة المستحقة، ولم يترك ذلك للبشر؛ لأن الأهواء قد تميل، والنفوس قد تضعف؛ وبالتالي يأخذ المال من لا يستحقه، ويحرم منه من يستحقه، ومن أجل ذلك كانت العناية الإلهية في تحديد مصارف الزكاة بدقة بالغة[1] في قوله – تعالىٰ –: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

إن الزكاة عبادة وفريضة ربانية، تربي في المسلم الضمير الاجتماعي، وتجعله يشعر بإخوانه، وبانتمائه لمجتمعه، وعندما يكون التكافل الاجتماعي منبعثا من الوازع الديني؛ فإنه يكون أجدىٰ علىٰ المجتمع من التكافل الذي يتحقق بقوة القانون وحده.

ومن جهة أخرىٰ، فإن مصارف الزكاة الثمانية تكاد تمثل الفئات الأكثر تضرراً، والتي يمكن أن تمثل بذور الاختلال الاقتصادي والأمني والاجتماعي؛ وبالتالي فإن سد حاجة هذه الفئات، من خلال أموال الزكاة، يمثل السياج الواقي من الفتنة، والدرع الحصينة من الفوضىٰ والتطرف والجريمة.

وبالإضافة إلىٰ ما تقدم، فإن الزكاة تسهم في زيادة الاستثمار في المجتمع؛ وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل، وذلك من خلال دفع أصحاب الأموال إلىٰ تشغيل أموالهم حتىٰ لا تأكلها الزكاة، ومن خلال إنفاق الزكاة علىٰ الغارمين والمفلسين والمتعطلين عن العمل، الذين تعثرت أوضاعهم، فيمكن لهؤلاء، ومن

(١). اعبدالله ، يوسف ، فقه الزكاة، ١٩٧٣، ٢/ ٥٤٣.

خلال بيت مال الزكاة، أن يتمكنوا من العودة إلىٰ ممارسة حرفهم وتجارتهم وأعمالهم.

إن إنفاق الزكاة علىٰ الفقراء والمساكين سوف يؤدي إلىٰ زيادة الطلب الكلي في المجتمع؛ وهذا يؤدي إلىٰ زيادة الإنتاج، كما يزيد من فرص التشغيل؛ فيقلل نسبة البطالة، ومعروف ما للبطالة من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة علىٰ المجتمع، فبالتخفيف من حِدّة البطالة تزداد نسبة الأمن والاستقرار في المجتمع[1].

وتعمل الزكاة - كفريضة ربانية - جنبا إلىٰ جنب مع كافة الفرائض والواجبات الشرعية علىٰ تحقيق المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية، فتعمل علىٰ حفظ الدين بمنع الأسباب المؤدية لضياعه كالفقر، فالفقر كاد أن يكون كفرا، وتعمل علىٰ حفظ النفس بتوفير الحاجات الأساسية للجميع، كما تعمل علىٰ حفظ المال بدعم الغارمين والمفلسين والمعسرين، وتعمل علىٰ حفظ العقل بدعم العلم والتعليم، وحفظ النسل بإعانة الراغبين بالزواج؛ حفظا للطهر والعفاف في المجتمع.

إن تحقيق المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية يزيد في الاستقرار والغنىٰ للمجتمع، ويزيد في قوة المجتمع وتقدمه، وهذه المقاصد الشرعية الكبرىٰ لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل أدوات العمل الخيري، وعلىٰ رأسها الزكاة.

---

(١). العسّال، أحمد و عبد الكريم فتحي: النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ١١٣- ١١٥.

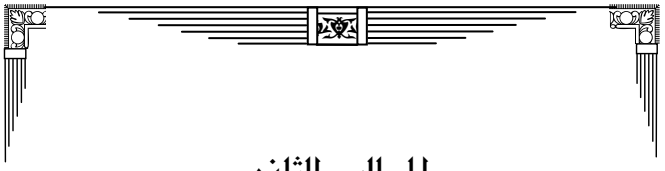

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية للوقف

تشتمل الأعمال الخيرية التطوعية علىٰ الأوقاف والصدقات والهبات، وإكرام الضيف والجار.. إلخ.

وتعد الأوقاف الإسلامية من أبرز الأدوات الخيرية التطوعية علىٰ مدار التاريخ الإسلامي حتىٰ وقتنا الحاضر، والوقف مصدر هام ومورد مالي كبير للفقراء والمحتاجين.

والوقف في (اللغة): بمعنىٰ الحبس والمنع، يقال: وَقَفْتُ الدار: إذا حبستها ضد تمليك الغير.

وفي (الاصطلاح): "حبس الأصل وتسبيل الثمرة أو المنفعة". قال ابن حجر: "الوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة علىٰ وجه مخصوص" [(١)]. وقال ابن قدامة: "والوقف مستحب، ومعناه تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[(٢)]. وحبس العين يكون بعدم التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة، وغيرها من التصرفات.

وقد رغب الإسلام في الوقف، وجعل له جزاءً متميزاً لا ينقطع بموت صاحبه؛ وذلك لبقاء أثره ودوام نفعه. وتعد الأوقاف الكثيرة والمتعددة في

(١). ابن حجر: فتح الباري، ١٣٧٩هـ، ٥/ ٣٨٠.

(٢). ابن قدامة، عبدالله بن أحمد: المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥، ٥/ ٣٤٨.

المجتمعات الإسلامية مفخرة للنظام الإسلامي؛ حيث لم يترك المسلمون، علىٰ مر العصور، حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيِّرون منهم جزءاً من أموالهم، فأصبح الفقراء والمحرومون، ممن يعيشون في كنف المجتمع الإسلامي، يجدون من التكايا الموقوفة ملجأ ومأوىٰ يقيهم الجوع والعُرْيَ، ومن المستشفيات (البيمارستانات) الموقوفة ما يعالجون به مرضاهم مجاناً، ومن (السبل والأربطة) ما يعينهم علىٰ الأسفار وقطع المَفَاوِزِ والقِفَارِ، وقد كانت هذه الخيرات والمنافع متاحة للمسلمين ومن يعيش في كنفهم من أهل الذمة، ومن يدخل بلاد المسلمين بأمان من الأمم الأخرىٰ [1].

ومن أدلة مشروعية الوقف: قوله – تعالىٰ -: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا﴾ [آل عمران: ٩٢]. وقد جاء في سبب نزول الآية أن أبا طلحة قال: يا رسول الله: "إن الله يقول: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [آل عمران:٩٢]، وإن أحب أموالي إلي بَيْرُحَاء، (وهي أرض مرتفعة في المدينة المنورة)، وإنها صدقة لله؛ أرجو برها وذخرها عند الله – تعالىٰ – فضعها يا رسول الله حيث أراك الله. فقال النبي – ﷺ -:«بَخٍ بَخٍ، ذاك مال رابح، ذاك مال رابح، وقد سمعت، وأنا أرىٰ أن تجعلها في الأقربين». فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله. فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه". رواه البخاري ومسلم، و أخرجه النووي في باب فضل النفقة والصدقة علىٰ الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين [2]، كما أخرجه البخاري في باب إذا وقف أو أوصىٰ لأقاربه[3].

(١). اعبدالله ، يوسف: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، ١٩٨٠، ١٢٣.

(٢). مسلم بشرح النووي، ١٣٩٢، ٧/ ٨٤.

(٣). البخاري، ١٩٨٧، ٣/ ١١٧.

إن إرساء السلوك الإيثاري، وتقديم الثواب الأخروي علىٰ المتعة الدنيوية؛ يسمو بالمجتمع إلىٰ مراتب عالية، بما يزيد من الاستقرار و الأمان، ويحقق المقاصد الشرعية التي تحث علىٰ الإيثار والتضحية.

إن تعدد مجالات الوقف يمثل أبرز صور التكافل الاجتماعي، ويعتبر الدرع الحصينة ضد أي اختلالات أو فوضىٰ اجتماعية واقتصادية وأمنية؛ فكل مجال من مجالات الوقف كان يغطي قطاعا مهما من قطاعات المجتمع، التي تحقق المقاصد وتدرأ المفاسد؛ وبالتالي تحقق المقاصد التي جاءت بها الشريعة الغَرَّاءُ.

ففي جانب حفظ الدين: وجدت المساجد ومرافقها، وحلق الذكر ودور القرآن الكريم، ووقف علىٰ الحجيج بمكة، وعلىٰ الزوار بالمدينة المساكن الكثيرة والإقامات العديدة؛ تيسيراً علىٰ الناس، وعونـًا لهم علىٰ أداء شعائرهم التي خرجوا من ديارهم للقيام بها، كما وقفت المساجد والتكايا الملحقة بها في كافة مناطق الدولة الإسلامية.

وفي جانب حفظ العقل: وجدت المدارس والجامعات والكتاتيب والمكتبات.. إلخ، وقد أقيم بجانب المساجد في ديار الإسلام مؤسسات وقفية، تكفل مجانية التعليم، أطلق عليها الكتاتيب، بحيث يوفر للطلبة كل ما يحتاجونه من ألواح وأقلام ومداد..، ويُدْفَعُ للمعلمين فيها رزقٌ يكفيهم حاجاتهم؛ كي ينقطعوا لرعاية الأطفال..

كما انتشرت المدارس في أطراف الدولة الإسلامية، وبلغ عدد المدارس في دمشق وحدها أوائل القرن السابع الهجري أربعمائة مدرسة موقوفة، كان يؤمها الفقراء والأغنياء معا، وبلغ عدد المدارس ببيت المقدس نحو سبعين مدرسة.

وفي المجال العلمي – أيضا – وجدت المكتبات، وهذا المجال من أهم ما

تنافس به الواقفون، بقصد النفع والتقدم والرقي للعلماء والطلاب، فوجدت دور الكتب، ودور العلم، وبيوت الحكمة، وقد بلغ عدد المكتبات ببغداد مئة من دور الكتب.

وفي جانب حفظ النفس: وجدت المشافي والبيمارستانات، ووجدت داخل المستشفيات معاهد طبية ومراكز للأطباء، إضافة إلىٰ المطاعم والمطابخ لتقديم الأغذية الطبية، والمساكن والغرف التي يسكنها الأطباء والعاملون في المستشفيات. وقد وقف الملوك والأمراء والموسرون المحسنون والأطباء أنفسهم مستشفيات ومراكز صحية، وخصصوا أحياء طبية ومدنـًا صحية، وقد بلغ عدد المستشفيات بقرطبة – علىٰ سبيل المثال – نحو خمسين مستشفىٰ[1].

كما وقف المسلمون في المجال العسكري السلاح والخيل، ووقفت الأربطة علىٰ المجاهدين؛ ليقيموا بها ويحرسوا عن طريقها بلاد الإسلام من كل عدوان، وصرفت لهم منها النفقات الوافرة، وجهزوا بكل ما يحتاجون إليه من ذخيرة وطعام وشراب، ومن ريعها جهزوا بالأسلحة والخيول والنِّبَال.

لقد كانت الأوقاف الإسلامية تخفف عن كاهل الدولة عبئـًا كبيراً في مجال الإنفاق الصحي والتعليمي والعسكري، وحتىٰ أوقاف الخدمات والمرافق العامة؛ ولا شك أن ذلك يدفع الدولة إلىٰ بذل المزيد من الجهود في مجال المشروعات العامة الإنتاجية، التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وتحقق المزيد من فرص العمل والتشغيل؛ وبالتالي المزيد من الاستقرار الاقتصادي.

---

(١). الخوجة، محمد الحبيب:"لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر"، ندوة أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم، لندن، ١٩٩٦، ص ١٤٣-١٦٠.

النتائج والتوصيات

في ختام هذا البحث يمكن توضيح أبرز النتائج فيما يأتي:

- يؤدي العمل الخيري الإسلامي إلىٰ نتائج إيجابية علىٰ الاستقرار الاقتصادي بشكل تلقائي؛ نظرا لأن الأعمال الخيرية يفترض أن تزداد في حالات الشدة أو الانكماش، كما تتجه إلىٰ الانخفاض في حالات التوسع أو التضخم.

- تختلف الأعمال الخيرية في نتائجها وآثارها الاقتصادية باختلاف أشكالها وطبيعتها الإلزامية أو الاختيارية، الدائمة أو الموسمية.

- العمل الخيري الإسلامي له أهمية بالغة في تحقيق كافة أشكال الاستقرار الاقتصادي والمالي، شريطة وجود تنسيق كامل بين جميع مؤسسات العمل الخيري، وانسجام كامل مع السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي تمارسها مختلف أجهزة الدولة.

- يمكن أن تؤدي الأعمال الخيرية إلىٰ نتائج سلبية في حالة وجود تضارب في الأهداف بين مؤسسات العمل الخيري، أو تناقض مع السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.

- يمكن أن يؤدي العمل الخيري إلىٰ نتائج سلبية في حال غياب التنسيق الكامل بين مختلف مؤسسات العمل الخيري، وعدم وجود مجلس عام للتنسيق والتشاور بين هذه المؤسسات.

- تعتبر فريضة الزكاة من أهم أدوات العمل الخيري الإلزامية، والتي يمكنها - إذا ما تم تفعيلها - أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولكن واقع

مؤسسات الزكاة في المجتمعات المعاصرة لا زال ضعيفاً.

- تعتبر مؤسسة الوقف من أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعية، والتي يمكن تطويرها وتفعيلها بما يؤدي إلىٰ تحقيق نتائج إيجابية.

- تعمل أجهزة العمل الخيري متضافرة مع الأجهزة التشريعية الأخرىٰ علىٰ تحقيق المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية للمجتمع.

۞ التوصيات:

- ضرورة التنسيق بين كافة مؤسسات العمل الخيري؛ من أجل تحقيق أفضل النتائج، بأيسر الطرق والأساليب.

- ضرورة تفعيل التشريعات الخاصة بالعمل الخيري؛ بما يؤدي إلىٰ زيادة موارده المالية، وينظم طرق جمع الأموال واستثمارها وتوجيهها إلىٰ الجهات الخيرية المختلفة.

- ضرورة التنسيق بين مؤسسات العمل الخيري وأجهزة الدولة المختلفة، المالية والنقدية والاجتماعية؛ وذلك تجنبا للازدواجية والتضارب بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

- ينبغي علىٰ المؤسسات الخيرية التركيز علىٰ تقديم التبرعات النقدية في حالات الانكماش، وعلىٰ التبرعات العينية في حالات التضخم؛ انسجاما مع السياسات النقدية والمالية.

- لا بد من الأخذ بالأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة في الأعمال الخيرية، بما يحفظ حقوق الناس، ويؤدي إلىٰ الاستخدام الأمثل للموارد المالية الخيرية.

- تفعيل مؤسسات الإعلام الخيري، من خلال إيجاد قناة فضائية خيرية، ومجلات وصحف متخصصة في هذا المجال.

أهم المراجع

- ابن قدامة، عبدالله بن أحمد: المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥.

- البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٨٧، تحقيق: مصطفىٰ البُغا.

- التقرير السنوي للمؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٧.

- حطّاب، كمال: الاقتصاد الإسلامي وأبعاده الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

- خَريوش، حسني علي، وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، ١٩٩٩.

- الخُوجة، محمد الحبيب: "لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر"، ندوة أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم، لندن، ١٩٩٦.

- شابرا، محمد عمر: نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ١٩٩٠، ط٢.

- شابرا، محمد عمر: الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ١٩٩٦.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسىٰ: الموافقات، دار ابن عفان، الخُبر، ١٩٩٧.
- عبد العظيم، حمدي: فقر الشعوب، مطبعة العمرانية، ١٩٩٥.
- العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة المكتبات الأزهرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- عفر، محمد عبد المنعم: السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٧.
- الغزالي، محمد: خُلُق المسلم، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦، ط٦.
- عبدالله، يوسف: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠.
- عبدالله، يوسف، فقه الزكاة، ١٩٧٣.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٩/٤، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- النووي، المجموع، المكتبة العالمية، القاهرة، د ت.